Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (1)), 140-147, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025652

Public-private partnerships for sustainable development: A field study at AL-Mustaqbal University

Ahmed A. Kaheet[1*], Ali S. Alwan[2], Al-Batool Abdul-Mahdi[3], Sama S. Mousa[4]
[1]Najaf health directorate, Najaf, Iraq
[2]College of administration and economics, University of Al-Kut, Wasit, Iraq
[3]Department of business administration, College of administrative sciences, Al-Mustaqbal university, Babylon, Iraq
[4]Quality assurance department, Al-Mustaqbal university, Babylon, Iraq
ahmed.abdulhussan@uomus.edu.iq ali.s.al-musawi@alkutcollege.edu.iq
albatoolabdulmahdy@uomus.edu.iq sama.safa@uomus.edu.iq

[*]Corresponding author:
Ahmed A. Kaheet
ahmed.abdulhussan@uomus.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Public-private partnerships (PPPs) have emerged as a critical mechanism for promoting sustainable development, particularly in the context of higher education institutions. This field study explores the role and impact of PPPs at Future University, focusing on how PPPs contribute to achieving the university's sustainable development goals. The study uses a descriptive approach by distributing (80) questionnaires to Future University staff, which were analyzed using SmartPLS V.4. The results reveal that PPPs at Future University facilitated infrastructure development, enhanced academic programs, and promoted research initiatives aligned with sustainability goals. However, challenges such as aligning stakeholder interests, ensuring long-term commitment, and maintaining transparency were identified as barriers to maximizing the potential of these partnerships. The study concludes that while PPPs offer significant opportunities to promote sustainable development in higher education, their success depends on strong governance frameworks, clear communication, and shared value creation among all stakeholders. The study provides recommendations to strengthen existing partnerships and guide future collaborations at Future University and similar institutions.

Keywords: Public-private partnerships, sustainable development, AL-Mustaqbal university.

Conclusions:

1. The study's findings indicate that these partnerships play a pivotal role in driving sustainable development at Al-Mustaqbal University. Through collaborative efforts, resources are optimized, and innovative solutions are introduced to enhance academic development and infrastructure improvement.
2. Public-private partnerships significantly contribute to improving the quality of education and research capabilities. The involvement of the private sector has facilitated access to modern technology, funding opportunities, and curricula aligned with labor market requirements, ensuring that graduates meet market demands.
3. These partnerships promote long-term sustainability by encouraging green initiatives, energy-efficient infrastructure, and environmentally friendly practices within the university. This contributes to environmental preservation while ensuring economic viability

4. Despite the benefits, challenges such as regulatory constraints, financial risks, and differing organizational objectives between public and private entities hinder the full potential of public-private partnerships. Addressing these obstacles is essential to enhancing their effectiveness.
5. The study highlights the importance of engaging stakeholders, including faculty members, students, government bodies, and private companies. Effective communication and alignment of goals among partners are key to the success of public-private partnership initiatives.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2025، المجلد السادس، العدد (الخاص (1))، الصفحات 140 - 147

الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في جامعة المستقبل

احمد عبد الحسن كحيط[1*]، علي سعد علوان[2]، البتول عبد المهدي[3]، سما صفاء موسى[4]
[1]دائرة صحة النجف، النجف، العراق
[2]كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوت، واسط، العراق
[3]قسم ادارة الاعمال، كلية العلوم الادارية، جامعة المستقبل، بابل، العراق
[4]قسم ضمان الجودة، جامعة المستقبل، بابل، العراق
ahmed.abdulhussan@uomus.edu.iq ali.s.al-musawi@alkutcollege.edu.iq
albatoolabdulmahdy@uomus.edu.iq sama.safa@uomus.edu.iq

***المؤلف المراسل:**
احمد عبد الحسن كحيط
ahmed.abdulhussan@uomus.edu.iq

المستخلص:
برزت الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية حاسمة لتعزيز التنمية المستدامة، وخاصة في سياق مؤسسات التعليم العالي. تستكشف هذه الدراسة الميدانية دور وتأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جامعة المستقبل، مع التركيز على كيفية مساهمة التعاون بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجامعة. يستخدم البحث نهجًا وصفيا من خلال توزيع (80) استبيان على العاملين في جامعة المستقبل الاهلية تم تحليلها باستعمال البرنامج الاحصائي SmartPLS V.4. تكشف النتائج أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جامعة المستقبل سهلت تطوير البنية التحتية، وعززت البرامج الأكاديمية، وعززت مبادرات البحث المتوافقة مع أهداف الاستدامة. ومع ذلك، تم تحديد تحديات مثل مواءمة مصالح أصحاب المصلحة، وضمان الالتزام الطويل الأجل، والحفاظ على الشفافية كحواجز أمام تعظيم إمكانات هذه الشراكات. وخلصت الدراسة إلى أنه في حين توفر الشراكات بين القطاعين العام والخاص فرصًا كبيرة لتعزيز التنمية المستدامة في التعليم العالي، فإن نجاحها يعتمد على أطر الحوكمة القوية، والتواصل الواضح، وخلق القيمة المشتركة بين جميع الأطراف المعنية. وتقدم الدراسة توصيات لتعزيز الشراكات القائمة وتوجيه التعاون المستقبلي في جامعة المستقبل والمؤسسات المماثلة.

الكلمات المفتاحية: الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التنمية المستدامة، جامعة المستقبل.

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المقدمة

في عصرٍ تتزايد فيه التحديات العالمية، كتغير المناخ، ونضوب الموارد، والتفاوت الاجتماعي، إلحاحًا، أصبح السعي لتحقيق التنمية المستدامة أولويةً حاسمة. تُدرك الحكومات والشركات والمجتمع المدني أنه لا يمكن لأي كيانٍ بمفرده معالجة هذه القضايا المعقدة. ونتيجةً لذلك، برزت الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآليةٍ تعاونيةٍ للاستفادة من نقاط قوة كلٍّ من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تجمع هذه الشراكات بين إشراف القطاع العام وابتكار القطاع الخاص وكفاءته وموارده لإيجاد حلولٍ فعّالةٍ وقابلةٍ للتطوير.

جامعة المستقبل، كمؤسسةٍ أكاديميةٍ ذات رؤيةٍ مستقبلية، احتلت مكانةً رائدةً في استكشاف وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى دراسة دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز مبادرات الاستدامة داخل الجامعة ومجتمعها المحلي. من خلال تحليل استراتيجيات هذه الشراكات وتحدياتها ونتائجها، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤىً حول كيفية مساهمة الجهود التعاونية في تحقيق تقدمٍ ملموسٍ نحو الاستدامة.

ستركز الدراسة على مجالات رئيسية مثل مشاريع الطاقة المتجددة، وأنظمة إدارة النفايات، وتطوير البنية التحتية المستدامة، وبرامج المشاركة المجتمعية. كما ستستكشف الأطر والسياسات المؤسسية التي تُمكّن من نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى العوائق التي تعيق فعاليتها. سيُسلّط البحث الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجربة جامعة المستقبل مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

في نهاية المطاف، تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى المساهمة في إثراء المعرفة المتنامية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإمكاناتها في تعزيز التنمية المستدامة. ومن خلال تسليط الضوء على نجاحات وتحديات هذه الشراكات، تأمل الدراسة في إلهام المؤسسات والجهات المعنية الأخرى لتبني مناهج تعاونية في سعيها نحو مستقبل أكثر استدامة.

المحور الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

برزت الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من مواطن قوة كلٍّ من القطاعين العام والخاص. وتهدف هذه التعاونات إلى معالجة التحديات المجتمعية المعقدة، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والاستدامة البيئية، من خلال الجمع بين الموارد والخبرات والابتكار. وفي سياق التعليم العالي، يمكن أن تلعب هذه الشراكات دورًا محوريًا في تعزيز القدرات المؤسسية، وتشجيع البحث والابتكار، وتعزيز المشاركة المجتمعية (Zhang, et al, 2020: 5).

تتمتع جامعة المستقبل، كمؤسسة للتعليم العالي، بالقدرة على أن تكون مركزًا لمبادرات التنمية المستدامة من خلال شراكاتها الاستراتيجية مع مؤسسات القطاع الخاص. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه الشراكات في تحقيق نتائج التنمية المستدامة غير مستكشفة جيدًا، لا سيما في سياق الشرق الأوسط. يسعى هذا البحث إلى دراسة ديناميكيات وتحديات وفرص الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جامعة المستقبل، مع التركيز على مساهمتها في التنمية المستدامة. تتمحور مشكلة البحث حول فهم كيفية الاستفادة الفعالة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنمية المستدامة في جامعة المستقبل. وتهدف الدراسة تحديدًا إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي المحفزات والدوافع الرئيسية لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في جامعة المستقبل؟
2. ما هي التحديات والعوائق الرئيسية التي تعترض تطبيق هذه الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة في هذا السياق؟
3. كيف تُسهم هذه الشراكات في تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة (مثل التعليم الجيد، والابتكار، والمشاركة المجتمعية) في الجامعة؟
4. ما هي أفضل الممارسات والاستراتيجيات لتعزيز فعالية هذه الشراكات في تعزيز التنمية المستدامة؟

ثانيا: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

1. تحليل الوضع الحالي للشراكات بين القطاعين العام والخاص في جامعة المستقبل، ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.
2. تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح أو فشل هذه الشراكات في سياق التعليم العالي.
3. تقييم أثر هذه الشراكات على قدرة الجامعة على مواجهة تحديات الاستدامة المحلية والعالمية.
4. تقديم توصيات عملية لتحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق نتائج التنمية المستدامة.

ثالثا: أهمية البحث

سيوفر هذا البحث رؤى قيّمة لصانعي السياسات، وإداريو الجامعات، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص حول كيفية الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال التركيز على جامعة المستقبل، ستقدم الدراسة منظورًا محليًا يمكن أن يُثري مبادرات مماثلة في المنطقة وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم النتائج في الأدبيات الأكاديمية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص الفريدة في قطاع التعليم العالي.

رابعا: فرضيات البحث

للبحث الحالي فرضيتان رئيستان هما:

الفرضية الرئيسة الأولى: **ترتبط الشراكات بين القطاعين العام والخاص معنويا مع التنمية المستدامة**

الفرضية الرئيسة الثانية: **الشراكات بين القطاعين العام والخاص معنويا في تحقيق التنمية المستدامة.**

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الاول: الإطار النظري للمتغير المستقل

اولاً: مفهوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص

ان الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبارة عن اتفاقيات تعاونية بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تقديم خدمات أو تنفيذ مشاريع عامة بطريقة فعالة ومستدامة. تتميز هذه الشراكات بتوزيع المخاطر والمسؤوليات بين الحكومة والشركات الخاصة، حيث تسهم الجهات الخاصة برأس المال والخبرة الإدارية، بينما تضع الحكومة الأطر التنظيمية وتضمن تلبية الاحتياجات العامة (Hodge, & Greve, 2007: 548).

كما تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص اتفاقيات تعاونية بين الجهات الحكومية وهيئات القطاع الخاص لتوفير البنية التحتية أو الخدمات أو المشاريع العامة. تستفيد هذه الشراكات من نقاط قوة كلا القطاعين، حيث تجمع بين الرقابة العامة وكفاءة القطاع الخاص وابتكاره ورأس ماله.

تُستخدم هذه الشراكات عادةً في مجالات مثل النقل والرعاية الصحية والتعليم والطاقة والتنمية الحضرية (Abdul, et al, 2024: 53).

أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تتمثل أبرز أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالآتي: (Zai, & Lazăr, 2025: 23)

1. الإدارة والتشغيل (O&M): تتولى الشركات الخاصة تشغيل وصيانة المرافق العامة دون امتلاكها.
2. البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT): تقوم الشركة الخاصة بتمويل وبناء وتشغيل المشروع لفترة محددة ثم تنقله إلى الحكومة.
3. البناء والتملك والتشغيل (BOO): تمتلك الشركة الخاصة المشروع بشكل دائم وتديره بموجب اتفاقيات محددة.
4. التصميم والتمويل والبناء والتشغيل (DBFO): تتحمل الشركة الخاصة جميع مراحل تطوير المشروع مقابل عقد طويل الأجل.

الميزات الرئيسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص

يحدد (Klijn, & Koppenjan, 2016: 457) مزايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النحو الاتي:

1. الموارد المشتركة: يجمع القطاعان العام والخاص الموارد، بما في ذلك التمويل والخبرة والتكنولوجيا.
2. تقاسم المخاطر: تُوزّع المخاطر بين الشركاء، وغالبًا ما يتحمل القطاع الخاص المخاطر التشغيلية والمالية.
3. الاتفاقيات طويلة الأجل: عادةً ما تتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص عقودًا طويلة الأجل، غالبًا ما تمتد لعقود.
4. النتائج القائمة على الأداء: غالبًا ما تكون المدفوعات للشريك الخاص مرتبطة بتحقيق أهداف أداء محددة.
5. التركيز على المصلحة العامة: يجب أن تتوافق المشاريع مع أهداف السياسة العامة وأن تُقدّم قيمة للمجتمع.
6. الكفاءة: غالبًا ما تؤدي مشاركة القطاع الخاص إلى تسريع إنجاز المشروع وتوفير التكاليف.
7. الابتكار: تقدم الشركات الخاصة تقنيات وأساليب جديدة.
8. الوصول إلى رأس المال: تُخفف الشراكات بين القطاعين العام والخاص العبء على الميزانيات العامة من خلال الاستفادة من الاستثمار الخاص.
9. تحسين جودة الخدمة: تُحفّز العقود القائمة على الأداء على تحقيق نتائج عالية الجودة.

كما ان هنالك مجموعة من فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي (Verweij, et al, 2022: 3)

10. تحسين جودة الخدمات من خلال الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص
11. تقليل الأعباء المالية على الحكومة.
12. تشجيع الابتكار في تنفيذ المشاريع.
13. تحسين سرعة إنجاز المشاريع الكبيرة.
14. تحديات الشراكات بين القطاعين العام والخاص
15. تعقيد العقود والإجراءات القانونية.
16. إمكانية ارتفاع التكاليف إذا لم يتم التخطيط الجيد.
17. الحاجة إلى رقابة حكومية فعالة لضمان الجودة.

تحديات الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تتمثل تحديات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالآتي:(Hodge, & Greve, 2007: 549)

1. التعقيد: تتطلب الشراكات بين القطاعين العام والخاص تخطيطًا وتفاوضًا وإدارةً دقيقة.
2. توزيع المخاطر: قد يؤدي سوء تحديد تقاسم المخاطر إلى نزاعات أو فشل المشاريع.
3. التكلفة على المستخدمين: قد تكون رسوم المستخدمين (مثل رسوم الطرق) ضرورية، مما قد يُثقل كاهل الجمهور.
4. المساءلة: قد يكون من الصعب تحقيق التوازن بين الرقابة العامة واستقلالية القطاع الخاص.
5. الالتزامات طويلة الأجل: قد تواجه الحكومات تحديات في إدارة العقود طويلة الأجل.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمتغير التابع التنمية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تتمثل التنمية المستدامة في جوهرها في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. إنها نهج شامل يُدرك الترابط بين الرفاه البيئي والاجتماعي والاقتصادي. فهي لا تقتصر على حماية البيئة فحسب، بل تشمل أيضًا بناء عالم مزدهر وعادل وقادر على الصمود للجميع (Akenji, & Bengtsson, 2014: 514). والتنمية المستدامة نهجٌ للنمو والتنمية البشرية، يسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويؤكد هذا المفهوم على أهمية بناء مجتمع تُدار فيه الظروف المعيشية والموارد بطريقة تُلبي الاحتياجات البشرية مع ضمان الاستدامة البيئية (Mensah, 2019: 24).

تشير التنمية المستدامة إلى نهج إنمائي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وتسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والرفاهية الاجتماعية (Ruggerio, 2021: 14).

التنمية المستدامة هي عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وهي نهج متكامل يوازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والتقدم الاجتماعي (Sachs, et al, 2022: 49).

مما سبق يمكن القول تُعد التنمية المستدامة أمرًا أساسيًا لمستقبل أفضل. فهي تتطلب تعاونًا عالميًا وابتكارًا والتزامًا بتحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ثانيا: أهمية التنمية المستدامة

تتمثل أهمية التنمية المستدامة بالآتي: (Roorda, 2020: 119)

1. الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
2. حقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
3. تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
4. مواجهة التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات الكربونية.

ثالثا: ركائز التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة ركائز أساسية: (Dhahri, & Omri, 2018: 66).

1. الاستدامة الاقتصادية - ضمان نمو اقتصادي طويل الأجل دون التأثير سلبًا على الجوانب الاجتماعية والبيئية. وتشمل الإنتاج المسؤول والتجارة العادلة والاستهلاك المستدام. مثل: الوظائف الخضراء، والزراعة المستدامة، وممارسات الأعمال الأخلاقية.
2. الاستدامة البيئية - حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتعزيز الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والنفايات. مثل: الطاقة المتجددة، والحفاظ على البيئة، وممارسات الاقتصاد الدائري.
3. الاستدامة الاجتماعية - ضمان العدالة الاجتماعية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية وحقوق الإنسان، والحد من الفقر وعدم المساواة. مثل: الحد من الفقر، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين.

رابعا: كيف نعزز التنمية المستدامة؟

يمكن تعزيز التنمية المستدامة من خلال: Burke, et al, (2021: 17)

1. الأفراد: الحد من الهدر، وتبني الاستهلاك المستدام، ودعم السياسات الصديقة للبيئة.
2. الشركات: تطبيق استراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).
3. الحكومات: تطبيق سياسات خضراء، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وضمان التوزيع العادل للموارد.

التنمية المستدامة ليست مجرد مفهوم، بل هي دعوة للعمل. إنها تتطلب تحولاً جذرياً في قيمنا وسلوكياتنا وأنظمتنا. باعتماد مبادئ التنمية المستدامة والعمل معاً، يمكننا بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية. إنها رحلة، وليست وجهة، تتطلب التعلم والتكيف والتعاون المستمر.

خامسا: مستقبل التنمية المستدامة

يعتمد مستقبل التنمية المستدامة على قدرتنا على مواجهة التحديات التي نواجهها وتنفيذ استراتيجيات فعّالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تشمل الاتجاهات الرئيسية والتوجهات المستقبلية ما يلي: (Silvestre, & Ţîrcă, 2019: 327)

1. زيادة التركيز على العمل المناخي: هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ.
2. التقدم التكنولوجي: تتمتع التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، بالقدرة على تسريع التقدم نحو التنمية المستدامة.
3. الأهمية المتزايدة للتمويل المستدام: سيكون حشد الموارد المالية لاستثمارات التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية.
4. التحول إلى اقتصاد دائري: سيكون التحول إلى اقتصاد دائري ضروريًا للحد من الهدر وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
5. زيادة الوعي العام والمشاركة: سيكون رفع مستوى الوعي العام وإشراك الأفراد في مبادرات التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية.
6. تعزيز التعاون الدولي: تتطلب مواجهة التحديات العالمية تعاونًا دوليًا وحوكمة فعالة.
7. دمج الاستدامة في ممارسات الأعمال: يزداد إدراك الشركات لأهمية الاستدامة ودمجها في عملياتها.
8. التركيز على المرونة: يُعدّ بناء المرونة في مواجهة تغير المناخ والصدمات البيئية الأخرى أمرًا بالغ الأهمية.
9. التركيز على الإنصاف والشمول: ضمان تقاسم الجميع لفوائد التنمية المستدامة، بما في ذلك المجتمعات المهمّشة.
10. اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات: استخدام البيانات والتحليلات لتوجيه سياسات وبرامج التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الجانب الميداني للبحث

أولا: اختبار فرضيات الارتباط

سيتم اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة الرئيسة وكالاتي:

- الفرضية الرئيسة الأولى وتنص على **" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشراكات بين القطاع العام والخاص والتنمية المستدامة "**. وتم اختبار هذه من خلال البرنامج الإحصائي **(SPSS v.26)** وكالاتي:

جدول (1) اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

		X
Y	Pearson Correlation	.813**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	75
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS V. 26

تشير النتائج الواضحة في جدول (1) إلى ان المتغير المستقل (الشراكات بين القطاع العام والخاص) له علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بالمتغير التابع (التنمية المستدامة) على المستوى الكلي لمتغيري الدراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.813) وبدلالة معنوية (0.000)، وباعتماد هذه النتائج تقبل فرضية الارتباط الرئيسة الاولى بين متغيرات الدراسة، فضلا عن ذلك، وبالأخذ بنتائج جدول (3) أعلاه تقبل كل فرضيات الارتباط الفرعية، لأنها جاءت اقل من مستوى المعنوية (0.05).

ثانيا: تقييم الانموذج الهيكلي واختبار الفرضيات

بعد التأكد من صدق وثبات مقاييس الدراسة، تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في بناء النموذج الهيكلي. يهدف هذا النموذج إلى تحليل المسارات بين المتغيرات من خلال حساب معامل المسار، والذي يُستخدم لقياس التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن النموذج الهيكلي حساب معامل التحديد (R^2) لتحديد مدى قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات في المتغير التابع.

أولا: معايير تقييم الانموذج الهيكل

تتضمن معايير تقييم النموذج الهيكلي باستخدام أسلوب نمذجة المربعات الصغرى (PLS-SEM) أربعة معايير، كما هو موضح في الجدول (2). وفيما يلي شرح لهذه المعايير الأربعة:

جدول (2) معايير نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM

المعيار	الحد المقبول
جودة مطابقة الانموذج	SRMR < 0.08
تقييم الارتباط الخطي	عامل تضخم التباين VIF < 5

معنوية معاملات المسار	قيمة t > 1.96؛ قيمة p < 0.05
معامل التحديد R^2	0.25, 0.50, 0.75 تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير
حجم التأثير f^2	0.02, 0.15, 0.35 تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى:

Hair, J., Hult, T., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2017). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM. Los Angeles: Sage.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أن: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للشراكات بين القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة." ولاختبار هذه الفرضية، تم بناء النموذج الهيكلي، كما هو موضح في الشكل (1) أدناه:

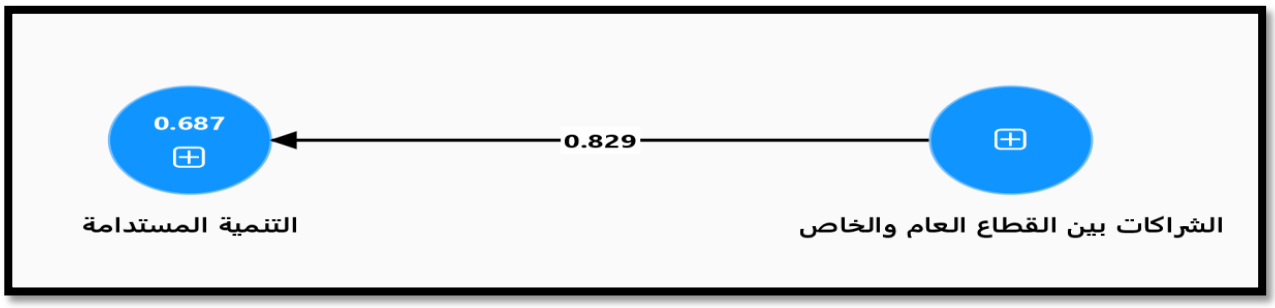

شكل (1) الانموذج الهيكلي لاختبار للفرضية الرئيسية
المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

جدول (3) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية

جودة المطابقة SRMR	الفرضية	المسار	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	معامل التحديد R^2
0.061	H1	X→Y	0.829	16.747	0	قبول	0.687

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معيار الجذر التربيعي المتوسط الموحد (SRMR) للنموذج الهيكلي بلغت 0.061، مما يشير إلى تحقيقه لمستوى مقبول من جودة المطابقة. كما يوضح الجدول (2) أن معامل المسار (التأثير المباشر) بلغ 0.829، في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.687 (R^2)، مما يعكس مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع. وللتحقق من معنوية معامل المسار، تبين أن قيمتي t و p تحققان الحدود المطلوبة وفق الجدول (2)، مما يدل على وجود علاقة معنوية، وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التي توصل اليها يقدم البحث الاستنتاجات الاتية:

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن هذه الشراكات تلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية المستدامة في جامعة المستقبل. فمن خلال الجهود التعاونية، يتم تحسين الموارد، وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز التطوير الأكاديمي وتطوير البنية التحتية.
2. تُسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل كبير في تحسين جودة التعليم والقدرات البحثية. وقد سهّلت مشاركة القطاع الخاص الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، وفرص التمويل، والمناهج الدراسية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل، مما يضمن تلبية الخريجين لمتطلبات سوق العمل.
3. تُعزز هذه الشراكات الاستدامة طويلة الأمد من خلال تشجيع المبادرات الخضراء، والبنية التحتية الموفرة للطاقة، والممارسات الصديقة للبيئة داخل الجامعة. وهذا يُسهم في الحفاظ على البيئة مع ضمان الجدوى الاقتصادية.
4. على الرغم من الفوائد، إلا أن تحديات مثل القيود التنظيمية، والمخاطر المالية، والاختلافات في الأهداف التنظيمية بين الجهات العامة والخاصة تُعيق تحقيق الإمكانات الكاملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتُعد معالجة هذه العوائق أمرًا ضروريًا لتحسين فعاليتها.
5. تُسلّط الدراسة الضوء على أهمية إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والطلاب والهيئات الحكومية والشركات الخاصة. يُسهم التواصل الفعال ومواءمة الأهداف بين الشركاء في نجاح مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التوصيات:

كما يقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها:

1. تطوير السياسات والأطر التنظيمية: لتعزيز كفاءة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يُوصى بأن يضع صانعو السياسات أطرًا تنظيمية واضحة تدعم مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي. ويشمل ذلك حوافز مثل المزايا الضريبية وتبسيط إجراءات الموافقة.
2. تعزيز القدرات المؤسسية: ينبغي على جامعة المستقبل الاستثمار في برامج بناء القدرات التي تُمكّن أعضاء

هيئة التدريس والموظفين الإداريين من إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعظيم فوائدها بفعالية.

3. تنويع مصادر التمويل: يُمكن لتوسيع مصادر التمويل إلى ما يتجاوز المنح الحكومية التقليدية من خلال جذب الاستثمارات الخاصة ورعاية الشركات أن يضمن الاستدامة المالية لمشاريع التنمية.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة: إن نموذج حوكمة شفاف ذو أدوار ومسؤوليات محددة جيدًا سيعزز الثقة بين أصحاب المصلحة. وينبغي إجراء تقييمات دورية وتقييمات أداء لقياس أثر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
5. تشجيع الابتكار والتعاون البحثي: إن إنشاء مراكز بحثية مشتركة وحاضنات أعمال بالتعاون مع مؤسسات خاصة سيعزز الابتكار وتبادل المعرفة. وهذا من شأنه أن يعزز مساهمة الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد أو ذكر اي شخص اخر.

References:

1. Abdul, S., Adeghe, E. P., Adegoke, B. O., Adegoke, A. A., & Udedeh, E. H. (2024). Public-private partnerships in health sector innovation: Lessons from around the world. Magna Scientia Advanced Biology and Pharmacy, 12(1), 045-059.
2. Akenji, L., & Bengtsson, M. (2014). Making sustainable consumption and production the core of sustainable development goals. Sustainability, 6(2), 513-529.
3. Burke, M., Driscoll, A., Lobell, D. B., & Ermon, S. (2021). Using satellite imagery to understand and promote sustainable development. Science, 371(6535), eabe8628.
4. Dhahri, S., & Omri, A. (2018). Entrepreneurship contribution to the three pillars of sustainable development: What does the evidence really say?. World development, 106, 64-77.
5. Hodge, G. A., & Greve, C. (2007). Public–private partnerships: an international performance review. Public administration review, 67(3), 545-558.
6. Klijn, E. H., & Koppenjan, J. (2016). The impact of contract characteristics on the performance of public–private partnerships (PPPs). Public Money & Management, 36(6), 455-462.
7. Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. Cogent social sciences, 5(1), 1653531.
8. Roorda, N. (2020). Fundamentals of sustainable development. Routledge.
9. Ruggerio, C. A. (2021). Sustainability and sustainable development: A review of principles and definitions. Science of the Total Environment, 786, 147481.
10. Sachs, J., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., & Woelm, F. (2022). Sustainable development report 2022. Cambridge University Press.
11. Silvestre, B. S., & Ţîrcă, D. M. (2019). Innovations for sustainable development: Moving toward a sustainable future. Journal of cleaner production, 208, 325-332.
12. Verweij, S., van Meerkerk, I., & Casady, C. B. (2022). The performance advantage of public-private partnerships: does it exist or not?. In Assessing the Performance Advantage of Public-Private Partnerships (pp. 1-26). Edward Elgar Publishing.
13. Zai, P. V., & Lazăr, A. (2025). Exploring Public-Private Partnership frameworks in Europe: Study period 2020–2023
14. Zhang, Y., Tsai, C. H., & Liao, P. C. (2020). Rethinking risk propagation mechanism in public–private partnership projects: Network perspective. Journal of Infrastructure Systems, 26(2), 04020011.